مجلة البحوث المالية والاقتصادية
مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا:
دراسة تحليلية للفترة (2003 – 2018)

د. عبدالناصر عزالدين بوخشيم [1] د. محمود صالح الدرسي [2]

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2003-2018)، وبينت من خلال استطلاع الأدبيات الاقتصادية وتحليل ومقارنة البيانات والمعلومات المتاحة عن الاقتصاد الليبي وتطورها خلال فترة الدراسة، باتباع المنهج التحليل الوصفي، أن الفساد يقترن بجملة من المعطيات والمتغيرات تتمثل في: تضخم الاقتصاد غير الرسمي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وازدياد معدلات الفقر واللامساواة، حيث يشكّل كل منها رافدا لتغذية الآخر وتقويته، فيما يمثل الفساد سببا ونتيجة لاستفحال كل هذه الظواهر في الاقتصاد والمجتمع الليبي. فالفساد أحبط التنمية الاقتصادية بكل مضامينها المرتبطة بتنويع مصادر الدخل والناتج، وأدى ضمن عوامل أخرى إلى زيادة معدلات الفقر، في حين أنه يرتبط بعلاقة تكاملية (طردية) مع الاقتصاد غير الرسمي، وهو الأمر الذي يتفق مع السياق النظري والنتائج العملية لمعظم الدراسات العلمية التي أجريت حول أسباب وتبعات الفساد على المستوى العالمي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطويرا جذريا في السياسات والمؤسسات يُعدّ أمراً ضرورياً في سياق محاربة كل هذه التبعات والظواهر السلبية في نفس الوقت.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مؤشر مدركات الفساد، الاقتصاد غير الرسمي، معدلات الفقر واللامساواة، النمو الاقتصادي.

اقتبس هذه المقالة:

عبدالناصر يوخشيم، محمود الدرسي (2021)، أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2003 – 2018)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 10، الاصدار السادس ، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 159-180.

The causes and effects of corruption in Libya: An analytical study for the period (2003-2018)

Dr. Abdel Nasser I.Boukhsheim[1] Dr. Mahmoud A. Aldressi[2]

Abstract:

The main objective of this study is to determine the causes of corruption and its effects on the main variables and indicators including informal economy, economic growth, and the rates of poverty and inequality in the Libyan economy during the period (2003-2018). Using descriptive analysis the study concluded that corruption and informal economy are both complementary to each other. This means that when corruption increases, informal economy increases, and vice versa. In addition, the study finds that corruption affects negatively economic growth and poverty and it widens the gap of inequality in the Libyan society. These conclusions consist with the findings of most of the studies about corruption phenomena and its effects that made around the world, according to the economic literature review. Finally, the study recommended that an evolution is needed and should be done as soon as possible in both, policy and institutions in order to fight corruption and its effects, all together.

Key words: Corruption, Corruption Perception Index, Informal Economy, Inequality and Poverty Rates, Economic Growth.

1 استاذ – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: nasser.boukshеim@uob.edu.ly
2 محاضر – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: mahmoud.saleh@uob.edu.ly

مقدمة:

تعتبر ليبيا من بين الدول العربية التي سعت إلى تحقيق التنمية منذُ فترة مبكرة تعود إلى منتصف الستينيات، وذلك بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات اقتصادية، وقد استهدفت الاستراتيجيات العامة للتنمية في ليبيا خلال العقود الماضية تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع محاولة تنويع مصادر الدخل وهيكل الصادرات للتخلص من سيطرة النفط على الاقتصاد الليبي، أو على الأقل تخفيف الاعتماد عليه، كما ركزت الاستراتيجيات العامة للتنمية على الاستثمار في تنمية قطاعي الصناعة والزراعة على وجه الخصوص، والعمل على الرفع من كفاءة العنصر البشري، غير أن تلك الاستراتيجيات باءت بالفشل بسبب تداخل عوامل متعددة، من أهمها الخلل في سياسات التنمية وغياب التخطيط الاقتصادي السليم متوسط وطويل المدى بعد عام 1985، وفشل إدارة التنمية في تحقيق استخدام أمثل للموارد، وانتشار ظاهرة الفساد بشتى أشكاله وأنواعه في القطاعات الاقتصادية المختلفة في ليبيا.

وفي الواقع ذلك انعكس سلباً على مؤشرات التنمية الاقتصادية في ليبيا بل وتراجعها إلى مستويات دنيا قياساً بالدول النامية الأخرى، والنفطية على وجه الخصوص، مثلما انعكس في صورة تضخم في حجم القطاع غير الرسمي وازدياد في معدلات الفقر واللامساواة، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن أهداف التنمية العادلة اجتماعيا والمتوازنة مكانيا وقطاعيا في ليبيا لن تتحقق طالما أن هناك مستويات مرتفعة من الفساد تحول دون ذلك، وتمثل عائقاً رئيسياً – ضمن عوائق أخرى بالتأكيد – يحبط كل جهود التنمية.

وبصفة عامة تعاني جميع دول العالم والدول النامية بشكل خاص من تفشي ظاهرة الفساد، حيث يمثل الفساد في الدول النامية وفقا لتقارير منظمة الشفافية العالمية أكثر من نصف حجم الفساد عالميا، والفساد أياً كانت أسبابه أو أشكاله يرتب انخفاضاً في كفاءة تخصيص وإدارة الموارد الاقتصادية، ونموا مفرطا للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد، وضعفاً في تحصيل وإنفاق الإيرادات الضريبية، وخللا في سياسات الإنفاق العام، وانخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاعاً في معدلات التضخم، وسوءاً في توزيع الدخل والثروة، ما ينعكس في المحصلة الأخيرة سلبا على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي.

لقد عانى الاقتصاد الليبي في مختلف مراحله من ظاهرة الفساد بكافة أنواعه، إلا أن معدلاته ازدادت بشكل لافت خلال المراحل الانتقالية في الفترة التي شهدت تحولات سياسية خاصة بعد عام (2011)، مما أدى إلى تراجع ترتيب ليبيا في مؤشر إدراك الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في عام (2018) إلى المرتبة (170) عالميا بعد أن كانت في المرتبة 105 في عام 2003.

ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة في الاقتصاد الليبي بما تنطوي عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية، يأتي في مقدمتها تزايد معدلات الفقر وتضخم القطاع غير الرسمي والمزيد من الهشاشة الحكومية، فقد أصبح من الضرورة بمكان فهم وبيان الصورة الحقيقية لواقع ظاهرة الفساد في ليبيا من حيث طبيعتها وأسبابها فضلاً عن تقصي الآثار المترتبة عليها، بهدف إعادة رسم السياسات في الاقتصاد الليبي وإدارة البرامج المناسبة لمكافحة الفساد، بما يضمن نجاح أية جهود تبذل في سبيل تحقيق التنمية مستقبلاً.

وفي هذا السياق سيتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة أسباب الفساد في ليبيا والآثار الناجمة عنه خلال الفترة (2003 – 2018)، وهو الأسلوب الذي يتسق وطبيعة موضوع الدراسة والفترة الزمنية التي تغطيها، وذلك بالاعتماد على الإحصاءات المحلية والدولية الصادرة عن المؤسسات الرسمية، الوطنية والدولية، مثل نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي، وإحصاءات الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق وبيانات البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى عدة أقسام، أولها مقدمة، وثانيها استطلاع الأدبيات حول ظاهرة الفساد من حيث تعريفاته وأسبابه، وثالثها الآثار والتبعات الناجمة عن الفساد على مختلف المؤشرات الاقتصادية والمتغيرات

الرئيسية، ورابعها مبحث خاص حول العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي وأوضاع الفقر في ليبيا، وأخيرا الدلالات والمضامين التي خرجت بها الدراسة.

ولتحقيق ذلك، فقد بنت الدراسة فرضيتها على وجود علاقة تكاملية بين الفساد وبين نشأة ونمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث يسهم كل منهما في دعم الآخر وتطوره، وهو ما ستحاول إثباته، ما يعد عائقاً أمام النمو الاقتصادي وتنويع هيكل الإنتاج والدخل والصادرات والإيرادات في اقتصاد ريعي أحادي الجانب، إضافة إلى كونه عائقا جديا أمام تحقيق درجة أعلى من العدالة في توزيع الدخل والثروة وفي تخفيض معدلات الفقر.

الفساد، آفة العصر وكل عصر، تعريفه وأسبابه:

تسعى مختلف الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستويات شعوبها، إلا أن تحقيق هذا الهدف تعيقه مجموعة من المعوقات يأتي في مقدمتها الفساد، الذي يعتبر ظاهرة سرطانية ترتب آثاراً سلبية على اقتصادات تلك الدول لا تتوقف عند المدى القصير فقط بل تمتد بعيدا في المدى الطويل، ما دفع ولا يزال الكثير من الاقتصاديين إلى تفسير جزء كبير من فشل خطط التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول النامية بالنظر إلى تفشي واستشراء ظاهرة الفساد في تلك الدول.

فالفساد يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، والتقديرات المختلفة حول تكاليف الفساد تتأرجح حول تريليون دولار سنويا حسب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مثلما أن حصة القطاع الخاص بمفرده من تكاليف الفساد تقدر بنحو 500 مليار دولار، أي أكثر بثلاثة أضعاف كل المعونات الخارجية في عام 2012 (see: Hameed and Magpile, 2014).

وعلى الرغم من الاعتراف والاتفاق على أن الفساد مرض خطير لا يمكن التعايش معه، أو قبوله، إلا أن مساحة الاختلاف بين المفكرين الاقتصاديين على تبني مفهوم موحد للفساد لا تزال واسعة، حيث لا يوجد تعريف محدد متفق عليه يمكن تبنيه والركون إليه بسبب الطبيعة المعقدة والمركبة لظاهرة الفساد أولا، وبسبب المضمون الأيديولوجي الذي لا تخلو منه أي من هذه التعريفات أو التفسيرات ثانيا.

من زاوية أخرى، تتعدد وتختلف مفاهيم الفساد وتعريفاته باختلاف الفعل أو السلوك الذى يعتبره الاقتصاديون فساداً من عدمه، كما أن الفروقات الثقافية والاختلاف في العادات والتقاليد والقوانين السائدة، تجعل من بعض الأفعال والسلوكيات في دولة ما فساداً، بينما تعتبر سلوكا عاديا لا شائبة عليه، ولا علاقة له بالفساد في دولة أخرى.

فوقفا لتعريف الأمم المتحدة يعرف الفساد على أنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، حيث يتضمن كلاً من ممارسات الرشوة، وعمليات غسل الأموال، وأنشطة الجريمة المنظمة، وأنشطة المافيا (Hlatshwayo, Sandile,et al, 2018: p.4).

ولا تختلف التعريفات الأخرى من حيث المدلول، إذ أنها ترى أن الفساد هو إساءة استخدام الأدوار والوظائف العامة، وذلك بغرض تحقيق المنفعة الخاصة (يوسف، حسن، 2014: ص 7)، إذ يعرف البنك الدولي الفساد على أنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة أو باعتباره الاستغلال السيئ للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق مصلحة خاصة (Thach, Naguyen Ngok, et al, 2017: p.791)، فيما يعرفه (جونستون، مايكل 2000)، مثلا مستخدما نفس المفاهيم على أنه سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي، في حين يعرفه (ماورو، باولو، 2000) من منظور أنه سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

من خلال هذه التعريفات يتضح وكأن الفساد يقتصر على سلوك العاملين في القطاع الحكومي دون غيرهم، حيث تتجاهل هذه التعريفات فكرة أن الفساد كسلوك اجتماعي أو كظاهرة اجتماعية رهن بمشاركة عديد الأطراف، وأنه سبب ونتيجة في آن واحد لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بل وحتى الثقافية أيضاً، ما يجعل وضع تعريف محدد وصارم له أمراً في غاية الصعوبة، نظراً لتداخل الأطراف

المشاركة فيه من ناحية، ولتفاعل العوامل المؤثرة والمفضية إلى نشأته وتفاقمه من ناحية أخرى، ناهيك عن الآثار الآنية والمستقبلية له على الفكر والسلوك ومنظومة القيم والأخلاق، حتى أن البعض ومن زاوية اجتماعية أخلاقية يعتبر "أن صحة المجتمع الأخلاقية هي القضية الأساسية فيما يتعلق بتفسير الفساد" (جونستون مايكل، 200: ص ص 91-120) ، مثلما أن البعض الآخر وفي اتجاه مغاير ينمذجون الفساد كمؤسسة قائمة في حد ذاتها، وليس كصيغة معينة من السلوك غير القانوني (Teorell, Jan, 2007).

ومع ذلك يتسم الفساد بجملة من الخصائص والسمات، أهمها السرية، فيما تتعدّد الأطراف المشاركة فيه وتزداد معدلاته عموما وتتفاقم في ظروف الكوارث والأزمات، سواء منها، الطبيعية أو الاجتماعية أو السياسية، مثلما تتعدد أنواعه التي تطال كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والتجارية والاجتماعية والإدارية (مسعود، راضية، 2018: ص 85) ما يضفي على الفساد صفة الشمولية التي تعني في هذا الصدد انتشار آثاره على كافة الصعد والمستويات، بل وتفاعلها سويا، حيث يغذي كل منها الآخر، ويسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقمه وازدياد معدلاته، بل وتنوع أساليبه وأدواته.

وتؤكد الأدبيات على تعدد واختلاف أسباب ظهور الفساد وانتشاره في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بما فيها الدول العربية، منها أسباب داخلية ترجع للدول النامية نفسها، وهي تنقسم إلى أسباب سياسية، وأسباب اقتصادية، وأسباب تشريعية وقانونية، بالإضافة لأسباب تتعلق بمستوى كفاءة الجهاز الإداري لتلك الدول، ومنها أسباب خارجية تقع بعيدا عن سيطرة الدول النامية وتعود للدول المتقدمة نفسها، حيث يدفع التنافس على صفقات الأعمال الدولية بين الشركات متعددة الجنسيات إلى دفع رشاوى ضخمة للمسئولين الحكوميين في الدول النامية للفوز بهذه الصفقات.

وفيما يظهر الفساد من وجهة نظر الاقتصاديين نتيجة التماس الريع **(Rent Seeking)**، وهو الرأي الذي يتبناه أتباع نظرية الاختيار العام، الذين يؤكدون على أن سبب الفساد هو التفاعل بين فرد أو مجموعة من العملاء (الزبائن) وبين فرد أو مجموعة من الأفراد الذين يتصفون بالفساد، فإن وجهة نظر السياسيين مختلفة تماماً، حيث يعتقد بعضهم أن الفساد نتيجة طبيعية لتخلف وضعف مؤسسات المجتمع المدني، فيما يرى آخرون أن الفساد يمثل وسيلة للمحافظة على هياكل القوى الفاسدة القائمة وعلى نظم السيطرة السياسية (الجابري، عبدالله، 2003: ص 11).

ونظرا لتداخل العوامل الدولية مع العوامل المحلية، وتعاظم تأثيراتها، لاسيما في الدول الريعية والدول المتلقية للإعانات والقروض، فإنها تُعدّ من أهم أسباب ظهور الفساد الاقتصادي، فالمساعدات الأجنبية والاستثمارات الخارجية والتجارة الدولية تمثل وسائل يستغلها الموظفون الفاسدون كقنوات للاستحواذ على الريع، حيث يرجع خان (Khan) في تحليله أسباب ظهور الفساد في آسيا إلى تراكم رؤوس الأموال وتطور حقوق الملكية عبر الزمن، ويعتبر أن العلاقات بين الرأسماليين والسياسيين والبيروقراط تمثل المحدد الرئيسي للفساد وما ينطوي عليه من تأثير على النمو الاقتصادي (الجابري، عبدالله، 2003: ص 12).

لقد تناولت الكثير من الدراسات ظاهرة الفساد وأوضحت أن هناك الكثير من الأسباب الكامنة وراء نشأة وانتشار ظاهرة الفساد في الكثير من الدول وإن كانت درجة أهمية هذه الأسباب تختلف من دولة إلى أخرى، إذ تنقسم هذه الأسباب في العموم كما ذكر آنفاً إلى أسباب اقتصادية وأسباب سياسية وأخرى قانونية.

يندرج ضمن الأسباب الاقتصادية للفساد انخفاض مستويات الأجور لدى موظفي الدولة والقطاع العام، قياسا إلى مستوى الأجور لدى القطاع الخاص، وعدم كفايتها لإشباع الاحتياجات الأساسية للموظف وأسرته، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن مصادر أخرى إضافية للدخل يأتي من ضمنها طلب وتلقي الرشاوى، ما دفع صندوق النقد الدولي إلى التوصية بضرورة الاهتمام بتوفير معدلات أعلى من الأجور تكون كافية لتفادي تفاقم ظاهرة الفساد (ماورو، باولو، 2000: ص 124).

وليس بعيدا عن انخفاض الأجور، يؤدي التفاوت في مستويات الدخول والتباين الفادح في توزيع الدخل والثروة وارتفاع معدلات الفقر إلى توليد الشعور بالغبن والقهر والظلم، ما يوفر الدافع أمام الكثيرين لاسيما من موظفي الدولة والقطاع العام إلى اللجوء لطرق غير مشروعة من أجل الحصول على ما يعتبرونه حقهم المسلوب، الأمر الذي يؤدي في المطاف الأخير إلى الإسهام في تفاقم ظاهرة الفساد وتفشيها (عبدالعظيم، حمدي، 2011: ص 56-58).

ومن جانبها وفي سياق مواز لعبت الخصخصة في الدول المنتقلة إلى اقتصاد السوق دورا كبيرا في تفشي وانتشار الفساد في هذه الدول، ما جعلها من أبرز العوامل المسببة له والمساهمة في تفاقمه، فالتحولات الهيكلية التي تجريها الدول النامية بالانتقال من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، رغبةً من الحكومات في تقليل القيود والرقابة لتحفيز المستثمرين، ينجم عنها بيع أصول القطاع العام (الشركات والمصانع التي يمتلكها ويديرها القطاع العام) للقطاع الخاص من خلال تقييمها بأسعار أقل بكثير من أسعارها الحقيقية، وهو ما حدث في أوروبا الشرقية وروسيا والدول النامية، حيث ظهر الفساد بشكل ملحوظ من خلال الرشاوى التي تقدم للقائمين على بيع أصول القطاع العام. خاصة وأنهم يتمتعون بصلاحيات واسعة تمكنهم من بخس أثمانها (المهايني، محمد، 2008: ص ص 21-23).

وفي الواقع أصبحت عمليات الخصخصة الكبيرة التي نفذت وما تزال من قبل الكثير من الدول في العالم بيئة مواتية لتوفير فرص إضافية لموظفي الدولة الساعين للإثراء غير المشروع من خلال طلب الرشاوى والعمولات، حيث قُدرت قيمة الرشاوى التي يدفعها رؤساء الشركات الخاصة لشراء أصول القطاع العام بما قيمته تفوق 80 بليون دولار سنوياً على المستوى العالمي، وهو المبلغ الذي يعادل ما تخصصه الأمم المتحدة سنويا لمكافحة الفقر (فتح الله، محمد، 2016: ص 87).

وقد استنتجت دراسة (Wallace & Latcheva, 2006) في هذا الإطار أن الظروف التي اكتنفت عملية التحول باتجاه اقتصاد السوق في دول وسط وشرق أوروبا والمتمثلة في انخراط العديد من منتسبي القطاع العائلي بشكل جزئي أو كلي في العمل خارج المؤسسات الرسمية، أدى إلى تخفيض قوة السلطة العامة وانخفاض رقابتها وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية وعم قدرتها على إعادة ترتيبها وتنظيمها، ما أنتج قواعد تبادل وإنتاج غير رسمية أمكنها بيسر وسهولة النفاذ إلى المؤسسات العامة واختراقها مؤدية إلى مزيد من الفساد، لاسيما مع ازدياد وتيرة دفع الإتاوات، وتأخر الحصول على الأجور والمرتبات، والافتقار إلى وجود شبكة أمان اجتماعية ملائمة لمواجهة مخاطر الحياة التي تسبب بها التحول إلى اقتصاد السوق.

وكمثال على أهمية الخصخصة في تفسير نمو الفساد، فقد حاولت دراسة (Alex, (2017 البحث في أسباب انتشار الفساد في رومانيا كواحدة من دول أوروبا الشرقية التي تحولت باتجاه اقتصاد السوق، واستنتجت أن جملة من العوامل تتمثل في ضعف الرقابة، وضعف مؤسسات الدولة، والتراخي في تنفيذ القوانين، ومشاركة المسئولين الحكوميين لرجال الأعمال الفاسدين، إضافة إلى الخصخصة، تعد من أبرز أسباب انتشار وتفاقم الفساد في رومانيا، وقد أوضحت الدراسة أنه تم خصخصة عدد (7726) شركة في رومانيا، وأن حوالي 25% فقط من هذه الشركات لا زالت موجودة، وأن الخصخصة غير الناجحة أدت إلى تأثير سلبي على الاقتصاد الروماني وخسارة ما يقرب من مليوني وظيفة" (Aienovan, Alexandra – Ana, 2017) .

وفي مقاربة لا تخلو من تأثيرات نظرية الاختيار العام وآرائها حول الدور السلبي للحكومة في النشاط الاقتصادي، جادل بعض الاقتصاديين في أن ارتفاع نسبة أو مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي يقترن بمعدلات أعلى من الفساد، وذلك من منظور أن درجة أعلى من احتكار الدولة لتوزيع الكثير من السلع والخدمات والإشراف عليها في مجالات الخدمات العامة والكهرباء والتجارة الخارجية وإصدار التراخيص، فضلا عن متغيرات مثل التعريفة الجمركية أو أجور موظفي الحكومة والتي تتحدد عن طريق السياسة الحكومية، من شأنها

جميعا أن توفر مصادر ريعية للكسب تدفع باتجاه تقديم الرشاوى لنيل هذه السلع والخدمات، ومن ثم ارتفاع معدلات الفساد(Mauro, Paolo 1996: p. 3) .

والمفارقة اللافتة للنظر هنا ما جادل بيه غاري بيكر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد حول أن إلغاء الفساد وفقا لهذه المقاربة يتطلب إلغاء الدولة، بينما تتسم بعض الدول حقيقة بمستويات منخفضة جدا من الفساد، مثل كندا، فنلندا، هولندا، والسويد، وهي في نفس الوقت تمتلك قطاعات عامة كبيرة وتدخلا واسعاً للدولة، إذا ما تم قياس ذلك بنسبة الإيرادات العامة أو الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما لا يمكن معه القول أن حل مشكلة الفساد يكمن ببساطة فقط في تخفيض حجم الحكومة، بل بالأحرى في تقويم أسلوب عملها وطريقة تنفيذ وظائفها، وهو الأمر الذي يعد الأكثر أهمية في هذا المجال (Tanzi, Vito, 1998).

انسجاما مع ذلك، يمكن تفسير جزء غير يسير من تضخم الإنفاق العام وانخفاض إنتاجيته في العديد من الدول النامية بسبب زيادة معدلات الفساد والهدر التي ترفع من تكلفة إنتاج وتقديم الخدمات العامة، وتسهم في عدم الاستفادة من مزايا التقدم التكنولوجي في تخفيض تكلفتها وزيادة كفاءتها وتيسير وصولها لمستحقيها كما هو الأمر في الدول المذكورة آنفا، ما استنتجه (Tanzi, 1997)، في سياق متوافق مع (زكي، 2000: ص 90) الذي اعتبر كلا من تفشي الفساد، وسوء الإدارة، ونهب المال العام، فضلا عن التفاوت الصارخ في توزيع الدخل والثروة وتراكم الثروات غير المشروعة بمثابة نتائج لما سماه تناقضات نماذج التنمية التي تبنتها الدول النامية في الثمانينيات والتسعينيات، وهو ما تزامن مع تضخم نفقاتها العامة واتجاه العجز في موازناتها إلى التفاقم.

وليس بعيدا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل في صلب هذا التدخل، يأتي قيام الدول النامية باتباع سياسات حمائية في مجال التجارة الخارجية كأحد العوامل المشجعة على الفساد من زاوية القيود التي تفرض على التجارة الخارجية وتقتضي الحصول على تراخيص الاستيراد وفتح الاعتمادات بالعملات الصعبة ما يجعل من الاستثمار في هذا المجال على درجة عالية من الربحية تدفع المستوردين نحو الحصول على هذه التراخيص والاعتمادات مقابل دفع الرشاوى (حجازي، المرسي، 2001: 19)، وهو ما برهنت عليه ووضحت آلياته وقنوات تسرب منافعه العديد من الدراسات ((e.g. (Mohtadi, Hamid and Stepher Polasky, 2015).

وعلى جانب آخر، تشير أدبيات الاقتصاد إلى ارتباط طردي بين معدلات البطالة من جهة ومعدلات الفساد من جهة ثانية، إذ فيما يعد الفساد أحد أبرز الآثار الناجمة عن تفشي البطالة إلى جانب آثار اجتماعية أخرى (See: (Farah Salah Abdirahman, and Hussei Abdi Ali ,2018: p.55) and (Mocan, Naci H ,2008: pp. 495-503)، فإن التضخم سبب أساسي من أسباب الفساد ويرتبط بعلاقة وثيقة طردية معه من خلال آثاره التوزيعية السلبية، وتبعاته الضارة على مستويات الدخول الحقيقية (المهايني، محمد، 2008: ص 22) لأغلبية المواطنين، وهو ما برهنت عليه نتائج دراسة (Ozsahin and Ucler, 2017) على سبيل المثال لا الحصر.

بصفة عامة، فإن عوامل اقتصادية واجتماعية عديدة تسهم في تفشي ظاهرة الفساد لا يتسع هذا المجال المحدود لذكرها رغم أهميتها، منها انخفاض مستوى التنمية البشرية ودرجة الحرية الاقتصادية حسبما تشير إليه الدراسات النظرية والعملية (Yahtane, Mourad, 2017: p.63)، ومنها ارتفاع درجة الاحتكار في هيكل الأسواق، حين يسعى المسئولون الرسميون عادة في الاقتصادات التي تنخفض فيها درجة المنافسة ويسودها مناخ احتكاري إلى تعظيم منافعهم ومنافع شركائهم من رجال الأعمال باستخدام نفوذهم وقدرتهم على الوصول إلى المعلومات، وهو الأمر الذي أكدت وبرهنت عليه نتائج عدد من الدراسات العملية أيضاً، مثل دراسة Warner (2010) ((See: (Troesken, Werner, 2012)).

ولأن الاقتصاد غير بعيد أو منفصل عن السياسة، ولا عن الفساد، فإن ضعف الإرادة السياسية وعدم تطبيق نظام فعّال للمساءلة والمحاسبة وما ينطوي عليه من تحيّزات واستثناءات، فضلا عن عدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص

والعدالة في توزيع الدخل والثروة والحصول على فرص العمل وضعف دور وأداء مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات مكافحة الفساد (محمد، بو شريط، 2015: ص ص 34-35) بكل ارتداداتها السلبية على درجة الاستقرار السياسي، تُوفّر المناخ الملائم لازدهار الفساد بكل أنواعه وأشكاله، وهو ما برهنت عليه الكثير من الدراسات العملية والنظرية((e.g. Muluget,Arega (2019) and Makhariz,Mohd, (2014) حيث توصلت في استنتاجاتها إلى أن تحقيق التنمية واستحقاقاتها في الدول التي تعاني معدلات مرتفعة من الفساد رهن بتحقيق درجة أعلى من الاستقرار السياسي (See: (Shumetie Arega, and Mulugeta Dami Watabaji, 2019) and Abdkarim Abu Mohd Nurdeen, Mukhariz Izraf Azman Aziz , 2014)) .

وأخيرا في هذا السياق، فإن عدم وضوح القوانين وعدم الدقة في صياغتها، إضافة إلى وجود استثناءات في تطبيق القواعد القانونية، وغياب أو تعطيل القوانين المكافحة للفساد، وسيطرة البيروقراطية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف استقلالية الأجهزة الرقابية داخل الدولة، كلها عوامل تسهم في زيادة معدلات الفساد. وإذا ما اعتبرنا الفساد جريمة، وهو كذلك حقا، فقد حاول الاقتصاديون التوصل إلى ما يمكن أن يردع المجرمين، وهم الفاسدون في هذه الحالة، حيث استنتجوا أن احتمال الاعتقال أولا وشدة العقاب ثانيا هي العوامل المؤثرة في ذلك، وفي حين يختلف أثر هذين الرادعين من جريمة لأخرى، فقد لا يردع المجرم في بعض الجرائم احتمال الاعتقال وكشف جريمته فحسب، وإنما وهو الأهم شدة العقاب (باكولز، تود. جي، 2013: ص 245) ، ما يجعل وجود نسق رقابي وقانوني وقضائي نافذ ونزيه وفعال من الأهمية بمكان لردع الجرائم المحرضة على الفساد، بل وردع الفساد في حد ذاته.

التبعات الاقتصادية للفساد، تفاعل وتكامل:

للفساد آثار اقتصادية سلبية، وغاية في الخطورة، تمتد عبر مديات زمنية طويلة، وتطال كافة القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية رغم ما يجادل فيه البعض من وجود آثار إيجابية محتملة للفساد[1] حظي بانتقادات واسعة حتى باستخدام المنظور الاقتصادي البحت، إذ تكفي مقارنة بسيطة بين منافع الفساد ومضاره لبيان أن أضراره تفوق وبكثير المنافع التي يمكن أن تتولد عنه.

وكما بينت دراسة J.Hunday (2015) فإن الفساد يؤثر سلبا على حصيلة الإيرادات الضريبية مما يقلص من قدرة الدولة على الإنفاق على السلع والخدمات العامة التي تقدمها ويستفيد منها محدودو الدخل من الفقراء في المقام الأول، لاسيما ما يتعلق منها بالإعانات والدعم العيني والنقدي، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد معدلات الفقر وتوسع فجوات الدخل والثروة فيما بين طبقات المجتمع (عبدالعظيم، حمدي، 2011: ص ص 80-81) وهو ما أكدت واتفقت عليه نتائج العديد من الدراسات العملية في مناطق مختلفة من العالم .(e.g.(Chtynd et al, 2003), (Gupta et al, 1998) and (Andres et al, 2008)

وعلى الرغم من الدعاوى القائلة بوجود أثر إيجابي للفساد على النمو الاقتصادي ما دفع الكثير من الحكومات إلى تبني برامج تهدف إلى مصالحة الفساد، الأمر الذي تضمنته العديد من الدراسات العملية، مثل دراسة (أشرف، محمد، 2017) ودراسة (Hecklman and Powell, 2010)، فإن الفساد في الأغلب الأعم، بل في الواقع يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي بسبب ما يترتب عنه من سوء في تخصيص الموارد، وعدم القدرة على الاستفادة المثلى من رأس المال البشري، وتراجع حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، ما برهنت عليه نتائج دراسات عملية غير يسيرة، مثل دراسة Grundler, K, (2019) ودراسة Ertimi et al (2016) فيما حددت إحدى الدراسات Jala and Machrafi (2016) قنوات التأثير

[1] يجادل بعض الاقتصاديين في أن حصول موظفي الدولة والقطاع العام على تدفقات نقدية في صورة رشاوى يسهم في تحسين أوضاعهم المالية وتسهيل المعاملات والإجراءات المتعلقة بالأعمال ويزيل جزئيا العوائق أمام حرية التجارة الدولية، ما يجعل الفساد مصدرا للكفاءة وإزالة التشوهات الناجمة عن قصور المؤسسات وعن وجود القيود التنظيمية والعوائق القانونية وغيرها، ويجعله من ثم حافزا على مزيد من الاستثمار وعنصرا داعما للنمو الاقتصادي!. أنظر بالخصوص: (فتح الله، محمد، **مصدر سبق ذكره:** ص ص 99-100).

السلبي للفساد على معدلات النمو الاقتصادي من واقع العوائق التي يضعها أمام الاستثمار الخاص، من منظور أن الفساد يتخذ شكل ضرائب غير مقننة تعوق الاستثمار وتحد من ثم من النمو الاقتصادي (Jala, Ktil and Machrafi Mustapha, 2016).

وعلى جانب آخر، تؤكد أدبيات الاقتصاد على وجود علاقة ما بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي، وهي علاقة غامضة، إذ يمكن أن يكونا من الناحية النظرية إما بدائل أو مكملان لبعضهما البعض، ما قد يعكس علاقة عكسية أو طردية بينهما، فيما تدلل النتائج العملية لإحدى أهم الدراسات الرائدة في هذا السياق (Buehn and Schneider, 2009) على وجود رابط قوي بين نمو وتضخم الاقتصاد غير الرسمي وبين المستويات الأعلى من الفساد، ما فسّرته الدراسة من واقع أن انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب الفساد يؤدي إلى انخفاض جودة الخدمات العامة من جهة، وانخفاض جودة البنية التحتية من جهة أخرى، ما يخفض بدوره الحافز على البقاء في الاقتصاد الرسمي، فيما يقوم الفساد من ناحيته باعتباره ضريبة إضافية دون تقنين بدفع الأفراد نحو الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي.

ومن الناحية النظرية، وانسجاما مع هدف دراستنا الحالية، وطالما أن العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي غير واضحة، فإن الدراسات العملية يمكن أن تحقق إسهاما مهما في أدبيات هذا الموضوع، إذ فيما اتفقت نتائج دراسة Buehn and Schneider المذكورة سالفا مع دراسات أخرى، مثل دراسة (Johnson et al, 1997) ودراسة (Hindriks and keen, 1999) حول وجود علاقة طردية (تكاملية) بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد، فإنها اختلفت مع دراسات أخرى لا تقل أهمية مثل دراسة (Choi and Thum, 2005) ودراسة (Dreher and Kostogianis, 2005) والتي برهنت من خلال نتائجها العملية على وجود علاقة عكسية (تبادلية) بين المتغيرين المذكورين.

عليه، ورغم الغموض في طبيعة هذه العلاقة وفي اتجاهها، والذي لم تحسمه الأدبيات بعد، ألا أن دليل وجودها متوفر نظريا وعمليا وإن تعددت قنوات التأثير، بيد أن ما تود الورقة الحالية أن تضيفه في هذا السياق أن الفساد في حد ذاته وبغض النظر عن الآثار المحتملة له سلبا أو إيجابا حسب الجدل القائم حتى الآن، يعدّ شكلا من أشكال الاقتصاد غير الرسمي، بالنظر إلى خصائصه إذا ما أخذنا في الاعتبار التعريفات المتعددة للاقتصاد غير الرسمي والتي تنص في المجمل على أنه "الاقتصاد الذي ينشأ ويتواجد خارج القانون، وخارج الترتيبات الرسمية التي تضعها الدولة، وينتظم بدلا من ذلك داخل القواعد غير الرسمية للتبادل والعلاقات الاجتماعية، التي يمكن أن تكون قاسية وعنيفة، مثلما يكون الحال عندما تسيطر مصالح المافيا" (Wallace,Claire & Rossalina Latchera, 2006)، إلى جانب ما تنطوي عليه تعريفات أخرى من نفس المضمون من أنه "النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع للضرائب ولا يراقب من قبل الحكومة" (Mishra,Ajit and Ranjan Ray, 2011) ويتعمد التخفي عن السلطات العامة في سبيل تجنب المدفوعات الضريبية على الدخل وعلى القيمة المضافة، وتجنب مدفوعات الضمان الاجتماعي وتفادي معايير سوق العمل والتهرب من تلبية الإجراءات الإدارية (Buehn and Schneider, 2009).

يتضح مما تقدم أن الفساد ظاهرة مركبة، متعددة الأبعاد، ومعقدة في آن معاً، حيث لا يمكن الفصل الصارم بين أسبابه وآثاره، إذ أن الفساد يؤثر في أسباب قيامه وانتشاره وفي العوامل المساعدة عليه مثلما يتأثر بها، في حين تتطلب معالجته استراتيجية شاملة طويلة المدى تعالج كل أوجه النقص والقصور في الأداء السياسي والاقتصادي وفي الجوانب المؤسسية والإدارية، إلى جانب تنمية الوعي المجتمعي بأخطاره وتبعاته، فضلا عن تعاون دولي وشفافية في القضاء على محفزات الفساد العابر للحدود.

الفساد في ليبيا، ينمو ولا يتراجع:

لم يعد الفساد في ليبيا ظاهرة يمكن إغفالها أو غض النظر عنها، لاسيما بعد أن أخذت معدلاته في الزيادة التدريجية منذ الصدمة النفطية في مطلع العشرية الأولى من هذا القرن، بفعل ما وفرته من فوائض مالية

هائلة، وما تم تخصيصه للإنفاق على برامج التنمية والتطوير، إلا أن هذه الظاهرة زادت من حيث الحدة والضخامة إثر التغيرات السياسية التي حدثت منذ عام 2011 وما شهدته البلاد من حروب وصراعات وانقسام سياسي ومؤسسي وهشاشة حكومية وانعدام في الاستقرار السياسي، وهي ظروف ومعطيات ما زالت قائمة حتى الآن.

فالاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية كالاقتصاد الليبي، تزداد فيها احتمالية سيادة سلوك متطرف يعتمد على التماس الريع حسب Sachs and Warner (1995)، وذلك بشكل أكبر بكثير من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية، حيث استنتجا رابطا بين نسبة الصادرات الأولية في هيكل الصادرات وبين مؤشرات الكفاءة الإدارية (Tanzi, 1997).

ولعل ما يدلل على مدى مصداقية هذه المقاربة والنتائج التي تمخضت عنها وإلى حد كبير التعرف على مستوى الفساد في ليبيا، من خلال تحليل بعض مؤشرات الفساد التي تصدرها المؤسسات الدولية، والتي من أهمها مؤشر مدركات الفساد[1] Corruption Perception Index الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يقيّم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة ومستوى الفساد، وفيما كانت قيمة هذا المؤشر تنحصر بين (10-0) قبل عام 2012، فقد أصبحت فيما بين (100-0) بعد هذا العام.

وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض مستوى الفساد في الدولة، حيث يمكن التعرف إلى وضع الفساد في ليبيا عن طريق قيم هذا المؤشر من خلال الاطلاع على البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، والتي اتخذت اتجاها تنازليا على مدى فترة الدراسة، بشكل يدلل على ارتفاع معدلات الفساد بشكل مضطرد، ويستوجب بالضرورة تبني موقف حازم منبثق عن رؤية جادّة، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك، والآثار التي تمخضت عنها، لا من قبل الحكومات فقط، ولكن وهو الأهم من قبل المجتمع أيضاً.

جدول (1) تطور مؤشر مدركات الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2018)

حسب منظمة الشفافية الدولية

العام	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي
2003	2.1	118
2004	2.5	108
2005	2.5	117
2006	2.7	105
2007	2.5	131
2008	2.6	126
2009	2.5	130
2010	2.2	146
2011	2	168
*2012	21	160
*2013	15	172
*2014	18	166
*2015	16	161
*2016	14	170
*2017	17	171
*2018	17	170

Source: Transparency International Organization," Corruption Perceptions Index", different Years, published at: http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_early/

*** تنويه: من عام 2012 وصاعدا أصبحت قيمة المؤشر تتراوح بين 0 و 100 وليس كما كان في السابق بين 0 و 10.**

[1] يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية، ويقيس المدركات المتعلقة بحجم وامتداد الفساد كما تراه المجموعات المختلفة من رجال الأعمال وحللي المخاطر والأفراد عموماً، ويقوم بعملية التقييم خبراء وقادة غير مقيمين إلى جانب قادة أعمال مقيمين، وقد صدرت النسخة الأولى من مؤشر مدركات الفساد في عام 1995 لعدد 41 دولة، فيما ارتفع عدد الدول إلى 159 بحلول عام 2005.أنظر: (Virta, Heli, 2007) .

ولمزيد من التأكيد، فقد تم استخدام مؤشر آخر، هو مؤشر الفساد كمؤشر فرعي لمؤشرات الحوكمة العالمية World Governance Indicators التي يصدرها البنك الدولي، والذي يقيس مدى قيام السلطة العامة بالانخراط في أي شكل من أشكال الفساد لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، والاستحواذ على مقدرات الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة، حيث تنحصر قيمة هذا المؤشر ما بين 0 و 100، وكلما ارتفعت قيمته دلّ ذلك على انخفاض مستوى الفساد. وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (2) يتبين بما لا يدع مجالا للشك ارتفاع مستوى الفساد في ليبيا إلى مستويات قياسية خلال فترة الدراسة، لاسيما في السنوات الأخيرة التالية لعام 2012، حيث سجل أعلى مستوى له بالنظر إلى قيمة المؤشر المتدنية، وذلك في عام 2013 الذي شهد تحقق أعلى موازنة عامة في تاريخ ليبيا، ما سيتم التطرق إليه لاحقا.

جدول (2) مؤشر الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2018)

حسب مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي

العام	مؤشر الفساد
2003	19.19
2004	18.54
2005	17.56
2006	14.15
2007	14.56
2008	17.96
2009	7.66
2010	5.24
2011	5.69
2012	3.32
2013	0.95
2014	1.44
2015	0.96
2016	1.92
2017	1.92
2018	2.88

Source: World Bank," Worldwide Governance Indicator",2020.

لقد احتلت ليبيا الترتيب 170 عالمياً من ضمن 175 دولة في عام 2018، وهو ما يعني أنها من الدول ذات مستويات الفساد الأعلى على المستوى العالمي، ما يعدّ أمرا غير مطمئن على الإطلاق، ويستوجب اهتماما بأسباب الفساد وتبعاته على كافة المستويات.

جدول (3) تطور مؤشر الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2018)

حسب الدليل القطري للمخاطر الدولية

العام	قيمة المؤشر
2003	2
2004	2
2005	1.50
2006	1.50
2007	1.50

2008	1.50
2009	1.50
2010	1.50
2011	1.58
2012	1.33
2013	1
2014	1
2015	1
2016	1
2017	1

Source: PRS Group, International Country Risk Guide, 2019.

زد على ذلك، يعتبر مؤشر الفساد الذي يصدر عن الدليل القطري للمخاطر الدولية International Country Risk Guide أيضاً من المؤشرات التي تقيس مستوى الفساد في الدول، حيث يقيس هذا المؤشر درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار، كما يشمل الرشاوى والعمولات التي تدفع لصانع القرار للقيام بواجباته الرسمية، وتتدرج قيمته من الصفر إلى الرقم(6). وفيما يعكس الصفر حالة التفشي الواسع للفساد، فإن الرقم 6 يعبر عن الوضع الذي ينعدم فيه الفساد تماما، ويمكن التعرف إلى وضع الفساد وتطوره في ليبيا باستخدام هذا المؤشر من خلال الجدول رقم (3)، حيث يلاحظ ارتفاع مستوى الفساد في ليبيا خاصة في السنوات الأخيرة أيضاً.

مما سبق، يتضح بما لا يدع مجالا للشك، أن المؤشرات الدولية التي تقيس الفساد على المستوى العالمي، تصنف ليبيا كدولة ذات مستويات مرتفعة للغاية من الفساد، وهو ما له العديد من الآثار السلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وهو ما سيتم عرضه فيما يلي بشيء من التفصيل.

وعلى الرغم من حدوث بعض التقلبات في مختلف هذه المؤشرات، إلاّ أنها تتوافق مع بعضها البعض في أن معدلات الفساد تأخذ مساراً تصاعدياً في ليبيا، إذ يفيد الجدول رقم (1) بتأخر ترتيب ليبيا تدريجياً في مؤشر مدركات الفساد خلال فترة الدراسة، حيث تأخر ترتيب ليبيا من 118 على المستوى العالمي عام 2003 إلى 170 عام 2018 ما يؤشر على أن دولاً أخرى قد تقدمت على ليبيا بامتلاك قدرة أكبر على مكافحة الفساد والتقليل من حجمه وآثاره في حين تزداد معدلاته وتتفاقم في المجتمع الليبي.

ولعّل انخفاض قيمة مؤشر مدركات الفساد في الجدول المذكور سالفاً كدليل على زيادة مستويات الفساد في ليبيا ما بين عامي 2006 و 2010 من 2.7 إلى 2.2 مرتبط وإلى حد كبير بالزيادات الكبيرة في أسعار النفط والفوائض الهائلة التي تحققت إثر ذلك[1]، فضلا عن الزيادات الكبيرة في الإنفاق على التنمية والتي احتلت ما يزيد عن نسبة 55.0% من إجمالي الإنفاق العام كمتوسط للفترة 2006 – 2010 مقارنة بمستويات متدنية للإنفاق على هذا البند الحيوي، سواء في الفترة السابقة لذلك أو اللاحقة على وجه التحديد (أنظر الجدول رقم (5)).

وحول هذه النقطة بالذات، وإذا ما ربطنا بين ارتفاع معدلات الفساد وبين زيادة الإنفاق على التنمية في ليبيا في الفترة المذكورة، فإنه من الممكن الركون كثيرا إلى ما جادل به (Tanzi, Vito, 1997) من أن زيادة

[1] ارتفعت أسعار النفط من 28.10 دولار للبرميل إلى 94.45 دولار للبرميل فيما بين عامي 2003 و 2008 حسب (OPEC Annual Statistical Bulletin, 2010/2011 edition) وقد ازدادت احتياطيات ليبيا الخارجية من الذهب والعملات الصعبة من نحو 25.3 مليار دينار إلى 128.4 مليار دينار ليبي ما بين عامي 2003 و 2010.

الاستثمار العام قد لا تكون دائماً – كما يعتقد الاقتصاديون – القاعدة الذهبية للنمو، إذ يمكن إضافة عنصر آخر إلى الدوافع السياسية التي تحرك السياسيين من شأنه أن يدفع باتجاه زيادة حجم ميزانية الاستثمار، ألا وهو الفساد، الذي يمكن أن يخفض النمو، لا من خلال إحداث زيادات مفرطة في الاستثمار العام فحسب، وإنما من خلال المساهمة في تخفيض إنتاجيته أيضاً.

ومما يشجع على تبني هذا الربط أن الاقتصاد الليبي لم يحقق أي تقدم يذكر في مجال تنويع هيكل الناتج أو هيكل الصادرات، وهو الهدف الجوهري لأي عملية تنموية، حيث يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسب مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد أخذت في الانخفاض التدريجي تباعا، فيما ازدادت حصة قطاع الخدمات، وهو ما يمكن تفسيره بالنظر إلى مضمون فرضية المرض الهولندي الشائع استخدامها فيما يتعلق بتحليل الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات الريعية، والنفطية منها على وجه الخصوص، في حين ارتبطت نسبة مساهمة قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط والكميات المنتجة والمصدرة إلى الخارج، والتي تعد رهنا بالظروف الاقتصادية العالمية وبظروف الاستقرار السياسي والأمني المحلي، ما يدلل في المجمل على عدم حدوث تنمية حقيقية، بحيث يمكن القول من خلال مقارنة البيانات أن السياسات وسوء الإدارة وما يشوبهما من ممارسات الفساد هي العناصر الرئيسية المسئولة عن ذلك.

أما الفترة التالية لعام 2011 فمن الممكن تفسير الزيادة المفرطة في معدلات الفساد كنتيجة لدخول عنصر إضافي، يتمثل في هشاشة الحكومة وضعف المؤسسات الرقابية والقضائية، وعدم فاعليتها، خاصة مع ما شهدته ليبيا من انقسام سياسي ومؤسسي وصراع عسكري[1]، ومحاولات الحكومات المتعاقبة تهدئة الأجواء السياسية من خلال تضخيم الموازنات العامة في شقها التسييري على وجه التحديد، مما أدى إلى تضخم عجز الموازنة العامة، لاسيما في الفترة (2013 – 2018) (أنظر الجدول رقم (5)).

لقد أفسح ذلك المجال واسعاً أمام تغوّل الفساد واستشرائه خلال هذه الفترة، ما تدلل عليه قيم مختلف المؤشرات الواردة في الجداول (1) و (2) و (3) والتطورات التي حدثت فيها، مثلماً تدلل عليه تقارير ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية[2].

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (5)، يلاحظ أن موازنة عام 2013 كانت الأكبر في التاريخ الليبي وانصبت في معظمها على الجوانب الاستهلاكية (نحو 79.7%) دون إيلاء اهتمام يذكر بالجوانب التنموية[3]، وهو الأمر الذي دأبت عليه أوضاع الموازنة العامة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وأدى في ظل هشاشة حكومية إلى عدم القدرة على الرفع من كفاءة الإنفاق العام، وزيادة جودته وإنتاجيته، فيما أدى في المحصلة الأخيرة إلى تآكل الاحتياطيات الخارجية وانخفاضها بشكل حاد من 124647.5 مليون دينار في عام 2012 إلى

---

[1] استنتجت دراسة (يوسف، ساسي، 2016)، التي هدفت لقياس أثر مؤشر مدركات الفساد وعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني على معدل نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1996 – 2016) وجود تأثير سلبي لكل من عدم الاستقرار السياسي والفساد على النمو الاقتصادي في ليبيا.

[2] يثور الجدل هنا حول أن التنفيذ السيئ للموازنة العامة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وإنفاقها سوف يكون له ارتدادات ومضاعفات أثناء تنفيذ هذه العملية، من شانها أن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة أمام تغول الفساد، أنظر بالخصوص: (Isaksen, Jan, 2005) .

[3] استنتج (Mauro, Paolo, 1996) في دراسته القيّمة عن آثار الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي، أن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تغيير تركيبة الإنفاق الحكومي، وبشكل أخص إلى تخفيض حصة الإنفاق على التعليم، ما يتسق مع دراسة (Tanzi, Vito, 1997) من أن الفساد المرتفع مرتبط إلى حد كبير بارتفاع نسبة الأجور والمرتبات ضمن هيكل الإنفاق العام، وهو الأمر الذي اتصفت به أوضاع الموازنة العامة في ليبيا في الفترة التالية لعام 2011.

84663.6 مليون دينار في عام 2019 حسب بيانات البنك الدولي (World bank database)، ومن 148.3 بليون دينار إلى 113.0 بليون دينار لنفس العامين المذكورين بالنظر إلى الانخفاض الذي حصل في صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي (أنظر: النشرة الاقتصادية، المجلد 61، الربع الأول، 2021).

يتضح مما سبق عدم القدرة على استحداث مصادر بديلة أو إضافية للدخل أو النقد الأجنبي، أو إحداث تغيرات نوعية في هيكل الصادرات، التي لا تزال الصادرات النفطية تشكل عمودها الفقري، فيما لا تزال مساهمة الأنشطة غير النفطية محدودة أو ضئيلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الجدولين رقم (4) ورقم (6)).

جدول رقم (4) هيكل الناتج المحلي الإجمالي 2003 – 2018 (%)

السنة	الناتج النفطي	الناتج غير النفطي	هيكل الناتج المحلي غير النفطي		
			الزراعة	الصناعة	الخدمات
2003	57.59	42.41	8.42	12.57	79.01
2004	53.80	46.2	7.61	12.02	80.37
2005	52.96	47.04	7.24	11.34	81.41
2006	52.07	47.93	7.39	11.05	81.57
2007	50.05	49.95	7.03	10.94	82.03
2008	48.50	51.5	6.79	10.25	82.96
2009	45.11	54.89	6.58	10.06	83.35
2010	44.95	55.05	6.24	9.76	84.00
2011	32.49	67.51	4.07	4.70	91.23
2012	66.10	33.89	3.70	4.00	92.30
2013	47.90	52.10	4.40	4.00	91.60
2014	64.30	35.70	3.40	4.00	92.60
2015	67.40	32.60	3.30	4.00	92.70
2016	34.50	65.50	3.60	4.24	92.16
2017	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
2018	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(غ . م) = غير متوفر

من تحليل البيانات والمقارنة بين ما ورد منها في الجداول المذكورة، يستدل على أن الفساد الناجم عن سوء السياسات وعن ضعف المؤسسات لعب دوراً لا يستهان به في إعاقة التنمية الاقتصادية في ليبيا، مثلما لعب أدواراً مهمة في نشأة وتوسع السوق الموازية للعملات الأجنبية[1]، وارتفاع المصروفات من النقد الأجنبي بشكل مفرط، إلى نحو الضعف تقريباً فيما بين عامي 2016 و 2019 (من 12.55 بليون دولار إلى 24.60 دولار)!

[1] نتيجة لعدم قدرة النظام المصرفي على تلبية الطلب على الدولار والعملات الصعبة بسبب القيود التي فرضها المصرف المركزي منذ أواخر عام 2014 أصبح هنالك سعرين للصرف، أحدهما رسمي والآخر غير رسمي، فيما ازدادت الفجوة بينهما وأدت إلى شكل من أشكال "دولرة" الاقتصاد، حيث أصبح العمل في السوق الموازية للعملات مربحا، إذ يمكن الاستفادة من فوارق سعر الصرف بين السوقين في تحقيق أرباح كبيرة، وهو الأمر الذي عمقته إجراءات ما عرف بعلاوة العائلة، وشح السيولة النقدية، وأثمر في المحصلة الأخيرة نشأة "منظومة مصرفية موازية" تعمل خارج الإطار الرسمي.

(مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، المجلد 61، الربع الأول 2012)، في حين بدأ الاقتصاد غير الرسمي في النمو تباعاً[1] بعد أن شهد انخفاضا محدوداً في الفترة السابقة لعام 2011 عن مستواه في عام 2003، فيما ازداد في الفترة اللاحقة لها بشكل لافت من مستوى 27.05% في عام 2010 إلى مستوى 39.1% و 37.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2016 و 2017 على التوالي. ورغم الانخفاض الضئيل في حجمه في عام 2017 إلا أنه لا يزال أعلى من المتوسط العالمي للفترة 1991 – 2015 والذي بلغ 31.9% (أنظر الجدول رقم (7)).

ولاشك أن هاتين الفترتين متمايزتين جوهرياً، لاسيما من حيث درجة الاستقرار السياسي والأمني، مثلما أن مثل هذه المظاهر الاقتصادية التي تنطوي عليها كل منهما تتغذى على الفساد وتغذّيه في نفس الوقت، حيث يشكل كل منها عنصرا داعماً للآخر، ما ينعكس في المحصلة الأخيرة في انخفاض إن لم يكن غياب معدلات التنمية والنمو وكل ما يقترن بذلك من سوء توزيع الدخل والثروة وانخفاض مستويات المعيشة بالنسبة لأغلب المواطنين، حيث تفصح المسوح الاجتماعية في هذا الصدد والتي أجريت في السنوات الأخيرة 2016 – 2017 عن ارتفاع معدلات الفقر والحرمان لدى نسبة معتبرة من الأسر الليبية.

جدول رقم (5) هيكل الإنفاق العام وهيكل الإيرادات العامة وفائض أو عجز الموازنة العامة 2003 – 2018

السنة	هيكل الإنفاق العام %		هيكل الإيرادات العامة %		فائض أو عجز الموازنة العامة (مليون دينار)
	الإنفاق الجاري**	الإنفاق الاستثماري	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	
2003	63.2	36.8	48.0	*52.0	1174.0
2004	61.0	39.0	86.4	13.6	5857.0
2005	51.9	48.1	92.6	7.4	15763.0
2006	48.4	51.6	92.5	7.5	25710.0
2007	38.5	61.5	91.1	8.9	22483.3
2008	34.5	65.5	88.6	11.4	28625.7
2009	56.8	53.2	84.6	15.4	6107.8
2010	56.5	43.5	90.6	9.4	7004.0
2011	100.0	00	94.2	5.8	(6553.2)
2012	89.8	10.2	95.4	4.6	19189.8
2013	79.7	20.3	94.5	5.5	(10519.9)
2014	89.8	10.2	92.7	6.3	(22270.9)
2015	89.8	10.2	62.9	37.1	(26335.5)
2016	95.1	4.9	77.5	22.5	(20326.1)

[1] لا يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة حديثة في الاقتصاد الليبي، فقد قدّرت دراسة (**Schneider et al, 2010**) حجمه في ليبيا بما يعادل 33.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 1999 – 2007، فيما قدرت دراسات أخرى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتراوح بين نسبة 30.9% ونسبة 73.9% من ناتج القطاع الخاص في ليبيا في عام 2010 حسب دراسة أجراها مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي صدرت في عام 2013، ولا شك أن حجمه قد ازداد مع تراخي قبضة الدولة وهشاشتها منذ عام 2011 وحتى الآن، وهو ما تدلل عليه كافة المشاهدات والمظاهر العشوائية للنشاط الاقتصادي الخاص، مثلما تدلل عليه الإحصاءات الدولية الواردة في الجدول رقم (7).

2017	94.2	5.8	86.0	14.0	(10354.4)
2018	91.4	8.6	68.1	*30.9	(9857.2)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الأرقام بين الأقواس بالسالب (عجز).

*** تنويه: يدخل ضمن الإيرادات غير النفطية في عام 2003 وفي عام 2018 إيرادات الرسوم على بيع النقد الأجنبي، ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في نسبة الإيرادات غير النفطية في هاتين السنتين.**

**** تنويه: يدخل ضمن الإنفاق الجاري بنود الأجور والمرتبات والمصروفات التسييرية إضافة إلى مصروفات الدعم وموازنة الأسعار وميزانية الطوارئ وما كان يعرف بالميزانية الإضافية.**

على سبيل المثال، ترتفع معدلات الفقر النسبي، حيث يعيش نحو ثلث الليبيين تحت خط الفقر الوطني (الأمم المتحدة، الإسكوا، رؤية ليبيا: **نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات**، 2021: ص 7)، فيما يبين المسح الأسري متعدد القطاعات لتقييم الاحتياجات الأسرية أن المعدل العام لنسبة الأسر المحتاجة إلى المساعدات المالية يصل إلى مستوى 63.7% من إجمالي الأسر التي شملها المسح، فيما يصل معدل الأسر التي تعاني من سوء التغذية إلى (6.0%)، ونسبة الأسر المحرومة من الحصول على المواد الغذائية المدعومة (76.2%)، فيما يصل معدل عمالة الأطفال إلى مستوى 16.8% من إجمالي الأسر المشمولة في المسح (المسح الأسري متعدد القطاعات لتقييم الحاجيات الأسرية، **تقرير حول أهم المؤشرات**، 2016 – 2017).

وينسجم هذا الاستنتاج مع ما ورد في دراسة (Mishra and Ray, 2011) والتي اختبرت مظهرين من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي، لم تحظ كما أشارت الدراسة باهتمام كثير في الأدبيات.

تتمثل هذه المظاهر في التفاعل بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد، وفي الدور الذي تلعبه اللامساواة في الدخل في دعم وتضخيم الاقتصاد غير الرسمي، حيث أكدت الدراسة على أن الفساد يستتبع بالضرورة تكاليف اقتصادية واجتماعية عند القيام بعملية التنمية شبيهة بتلك التكاليف الناجمة عن وجود وتضخم الاقتصاد غير الرسمي، حيث يصبح من المعتقد أن حجم الفساد قابل للمقارنة مع حجم الاقتصاد غير الرسمي (Mishra and Ray, 2011).

وقد توصلت الدراسة من منطلق البحث أو التفكير في السياسات التي يمكنها الحد من الفساد والاقتصاد غير الرسمي إلى أن التفاعل بينهما متبادل وإيجابي وذو دلالة، حيث يغذي كل منهما الآخر، ما يعني أن استراتيجية متكاملة في التعامل معهما سويةً من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة وفاعلية.

جدول رقم (6) هيكل الصادرات والاحتياطيات الخارجية (2003 – 2018)

السنة	الصادرات النفطية %	الصادرات غير النفطية %	الاحتياطيات الخارجية (بليون دينار)
2003	96.2	3.8	25.4
2004	95.0	5.0	31.8
2005	96.8	3.2	53.5
2006	97.3	2.7	75.1
2007	97.6	2.4	94.8
2008	97.7	2.3	115.3
2009	96.3	3.7	122.5
2010	97.0	3.0	128.4

2011	98.0	2.0	133.1
2012	98.0	2.0	148.3
2013	96.5	3.5	141.0
2014	93.6	6.4	115.0
2015	92.3	7.7	99.1
2016	92.2	7.8	98.9
2017	95.0	5.0	104.4
2018	97.0	3.0	114.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

تنويه: نظرا لعدم توفر بيانات عن الاحتياطيات الخارجية من عام 2016 وحتى عام 2018 في النشرات الاقتصادية التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي، فقد تم احتساب صافي الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي كمؤشر تقريبي أو كبديل عن الاحتياطيات الخارجية.

وفيما أشارت الدراسة إلى أن الافتقار في الوصول إلى الائتمان الرسمي يشجع المنشآت على الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، فقد أضافت متغيراً آخر إلى هذا التفسير حول الآليات التي تدفع باتجاه الانضمام إلى هذا الاقتصاد قد تنطبق على الحالة الليبية إلى حد كبير، وهو أن مزيداً من عدم المساواة داخل المجتمع تجعل من الصعب على الأفراد والمنشآت في أدنى سلم الدخل الاجتماعي الحصول على الائتمان الرسمي والتكنولوجيا الحديثة، فيما يرتب العمل في الاقتصاد الرسمي تكاليف ثابتة محددة، مثل تكاليف الحصول على التراخيص ومدفوعات الضرائب وغيرها من المتطلبات اللازمة للوفاء بالمعايير والإجراءات الرسمية، حيث يمكن عن طريق الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي تفادي مثل هذه التكاليف مادامت تحتمل المخاطر المتعلقة بالاعتقال والخوف والعقوبات، وهي التكاليف التي تنحدر إلى مستويات منخفضة في حالة هشاشة الدولة وضعف الحكومة.

باختصار، فإن مثل هذه المقاربات تنطوي على أن العائد على الاستثمار في الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يكون مرتفعاً في حال كان الاقتصاد الرسمي المنافس غير كفء إلى حد بعيد، وهو الأمر الذي يحدث في حالات وهن الحكومة ورخاوة الدولة وتشرذم مؤسساتها، ما من شأنه أن يخلق بيئة مناسبة لنمو الفساد واستشرائه، ومن ثم تعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو الوضع، أو بالأحرى المأزق الذي تعاني منه ليبيا في الوقت الحالي – للأسف – بل ويتم التعايش معه[1]، ولا يبدو أن الفكاك منه قريب، حيث يأتي اختيار العمل في "الجانب المظلم من الاقتصاد" كمرادف للفساد، ما يجعل الاقتصاد غير الرسمي مكملا لما يسميه (katsias, 2000) "بدولة الفساد"، فيما تذهب مقاربات أخرى أبعد من ذلك، حين تعتبر الجريمة المنظمة، كمظهر من مظاهر اقتصادات الظل، أحد المحركات الرئيسية للفساد، بحيث يصبح انتشار الاقتصاد غير الرسمي عائقا كبيرا أمام أية جهود فعالة لمحاربة الفساد(Quantin, and Alessandro, 2011) .

[1] تحتل ليبيا موقعا متقدما ضمن ترتيب الدول الهشة، وقد احتلت الموقع 17 في عام 2021 بعد أن كانت في الموقع 41 في عام 2014، حيث ازداد الوضع تأزما بالانتقال من وضع التحذير عالي الارتفاع very high warning (سجلت 87.7 نقطة من 120 نقطة) إلى وضع الخطورة alert حيث سجلت 97.0 نقطة من ضمن 120 نقطة، ويقيس مؤشر ترتيب الدول الهشة الترتيب السنوي لـ 178 دولة مبني على مستويات الاستقرار والضغوط التي تواجهها. يمكن الاطلاع على: (Fragile States Index, annual report 2014 and annual report 2021)

جدول رقم (7) حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2003 – 2018) %

السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي	السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي
2003	31.83	2011	38.76
2004	31.29	2012	32.79
2005	29.51	2013	34.75
2006	28.30	2014	37.91
2007	27.02	2015	38.27
2008	25.86	2016	39.10
2009	27.88	2017	37.00
2010	27.05	2018	--

Source:

- **Medina, Leonardo and Friedrich Schneider (2018), "Shadow Economies Around the World: What did we Learn Over Last 20 Years", IMF Working Paper, WP/18/17, January, p 65 and p 73.**
- **Medina, Leonardo and Friedrich Schneider (2019),"Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One", CESIFO working papers, 7981, December.**

لقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات ما يمكن اسقاطه على الحالة الليبية (e.g.(wallace and latcheve, 2006),(Dutta et al, 2011) and (schneider, 2006)، حيث يرتبط ازدياد الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، وبشكل وثيق، بكل من فقدان الثقة في المؤسسات العامة والإدراك المتزايد للفساد، فيما يصبح اختيار المستويات المنخفضة من الحوكمة بالشكل الذي يسمح للفساد بالتفاقم داخل النظام أداة مفيدة بالنسبة للحكومات لتهدئة الانتفاض الاجتماعي في مختلف الاقتصادات، التي تتسم بارتفاع معدلات اللامساواة والفقر، التي يعتبر الاقتصاد الليبي مثالا نموذجياً عليها.

الدلالات والمضامين:

يتضح من مطالعة الأدب الاقتصادي وتحليل ومقارنة البيانات والمعلومات المتاحة أن الفساد وانخفاض معدلات النمو وازدياد معدلات الفقر واللامساواة تسير جنبا إلى جنب في الاقتصاد والمجتمع الليبي، وأن كلا منها يغذي الآخر ويعتاش عليه، ويمثل سببا ونتيجة في آن معا. فالفساد يحبط التنمية ويزيد الفقر ويتكامل مع الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي اتفقت عليه نتائج معظم الدراسات العملية والنظرية.

وانسجاما مع ذلك، استنتجت هذه الدراسة أن استمرارية الاعتماد على المورد الواحد المتأتي من ريع الموارد الطبيعية في ليبيا، سواء في تكوين الناتج أو توليد الدخل أو التأثير على كافة عناصر الإنفاق، وما يكتنفه من يسر مالي من شأنه أن يولّد بيئة مواتية لتضخم الفساد واستشرائه بكل مضامينه السلبية اقتصاديا واجتماعيا وقيميا، لاسيما في سياق من الهشاشة الحكومية والمؤسسية التي لا تؤكدها المؤشرات الدولية فحسب، بل المشاهدات اليومية أيضاً.

إن ضعف المساءلة وتحولها إلى مسالة روتينية وشكلية فقط، وضعف أجهزة الرقابة بل وغيابها عن الفعل، حتى لا نقول أكثر، فضلا عن وهن القدرة على إنفاذ القانون في اقتصاد ريعي، كالاقتصاد الليبي تعتبر في مجملها عناصر مؤسسة، تسهم في تخفيض احتمالات الانكشاف والاعتقال أو إنزال العقاب، ما يشجع على المزيد من الفساد دون خوف يذكر.

إن الريع يقوي سلطة النافذين في الحكومة ويضعف المجتمع في نفس الوقت، ويعرقل التنمية ويعوق الديمقراطية، مثلما أن التعقيدات التي تكتنف الإجراءات الحكومية في ممارسة الأعمال، أو الحصول على التراخيص وأذون الاستيراد، أو محدودية القدرة في الوصول إلى الائتمان في ليبيا، إضافة إلى نمو الشعور العام بالامتناع عن دفع الضرائب والرسوم واستحقاقات الخدمات العامة بسبب توفر بدائل ميسّرة للإيرادات تتمثل في الريع النفطي، تدفع في مجملها الأفراد إلى اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي، حيث تصبح تكلفة الانخراط في هذا الاقتصاد أقل من تكلفة البقاء في الاقتصاد الرسمي، ما يفسر وجود علاقة تكاملية (طردية) بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي في ليبيا.

ولاشك أن تراجع وتدني مستويات الدخول الحقيقية لأغلب المواطنين وازدياد معدلات الفقر والعوز تبعا لذلك، لاسيما في السنوات السبع الأخيرة، والتي اقترنت بنشأة وتغول السوق الموازية للصرف الأجنبي وتعدد أسعار الصرف وتقلبها، فضلا عن انخفاض سعر الصرف الرسمي، وما رتبه كل ذلك من ضغوطات تضخمية مثّل عنصرا دافعا للأفراد للبحث عن مصادر إضافية للدخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية عبر قنوات غير رسمية في الغالب، إما بالانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، أو بممارسة الفساد، مع التفاوت في مستوياته، ما يعدّ عنصرا إضافيا (رئيسيا) يسهم في نموهما معاً.

ولا غرو أن تجاوز ذلك، يتطلب أن تباشر الحكومة في مثل هذه الظروف إجراءات وتدابير سياسية ذات نزعة تحفيزية وعلى درجة عالية من الكفاءة، بحيث تجعل العمل في الاقتصاد غير الرسمي أقل كفاءة وفاعلية، ومن ثم جعل العمل في الاقتصاد الرسمي أكثر جاذبية وإغراءً.

وعلى الرغم من كل الاستدلالات التي سيقت للدلالة على انتشار ظاهرة الفساد وارتباطها بجملة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، التي يأتي في مقدمتها ريعية الاقتصاد الليبي، فإن الوفرة المالية بكل ما تتضمنه من يسر وسهولة في الحصول على الإيرادات ليست عبئا في حد ذاتها ولا منتجا للفساد أو مسببا له، إذا ما استخدمت واستثمرت بطريقة منتجة وعادلة، لكنها تتحول إلى عائق حقيقي أمام التنمية إذا استحوذ عليها الفساد وتملّكها. كما أن المشكلة ليست في هيكل الإيرادات العامة فحسب، بقدر ما هي في هيكل الإنفاق وفي كفاءته وإنتاجيته، وإذا كان هيكل الإيرادات العامة انعكاسا لوضع اقتصادي لا يمكن تجاوزه في المدى القصير، بل يجب الانتباه إلى العناصر السلبية التي ينطوي عليها، فإن هيكل الإنفاق العام خيارٌ يقع ضمن نطاق الممكن والمتاح، ويعبر عن مدى نضج السياسات ونزاهتها، إذ يمكن فيما لو توفرت إرادة سياسية صادقة وإدارة اقتصادية رشيدة أن يتم إحداث تحسينات في هيكل الإيرادات العامة تبعا لما يمكن – بل يجب – أن يحدثه ذلك من تحولات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد وفي صلب المجتمع الليبي، تنخفض بمعدلات الفساد إلى حدود غاية في التدني.

المراجع:

المراجع العربية:

- أشرف، محمد السيد، محمد محمود فتح الله (2017)، "أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر.
- الجابري، عبدالله بن حاسن (2003)، الفساد الاقتصادي (أنواعه-أسبابه-آثاره وعلاجه)، **من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة السابعة، العدد 21.
- المهايني، محمد خالد (2008)،"الفساد الإداري والمالي، مظاهره، وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته"، بحوث ومناقشات، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**. العدد(4).2008.الأردن.
- باكولز، تود .جي (2013)،" **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين**"، ترجمة: كوثر محمود محمد و حسين التلاوي، الطبعة الأولى، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ص 245.

- بوشريط، محمد (2015)، "الفساد الإداري وأثره علي التنمية في الجزائر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طاهر مولاي، الجزائر.
- جونستون، مايكل (2000)،"المسئولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد"، ورقة بحثية منشورة ضمن **كتاب الفساد والاقتصاد العالمي**، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- حجازي، المرسي السيد (2001)، التكاليف الاجتماعية للفساد، **المستقبل العربي**، السنة 12.العدد 266، القاهرة.
- زكي، رمزي (2000)، "**انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**"، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
- عبدالعظيم، حمدي **(2000)، عولمة الفساد وفساد العولمة.** الدار الجامعية.الإسكندرية، الطبعة الثانية،
- فتح الله، محمد (2016)، "دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري"، **رسالة ماجستير غير منشورة** في الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة الزقازيق.
- ماورو، باولو (2000)، "تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي، تحليل مقارن فيما بين الدول"، بحث منشور ضمن **كتاب الفساد والاقتصاد العالمي**، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- مسعود، راضية (2018)،"الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته"، **مجلة الأبحاث القانونية المعمقة**، عدد 29، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.
- مسعود، يوسف يخلف، سامي عمر ساسي (2016)،" أثر الفساد وعدم الاستقرار على نمو الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية للفترة (1996 – 2016)، **مجلة شؤون ليبية**، العدد الثالث، المركز المغاربي للأبحاث حول ليبيا.
- يوسف، حسن يوسف (2014)، "**الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**"، دار التعلم الجامعي ، ط 1 ، الإسكندرية ، مصر.

المراجع الأجنبية:

- Abdkarim Nurdeen Abu Moh and Mukhriz Izraf Aziz (2014), " corruption , political instability and economic development in the economic community of west African states (ECOWAS) :Is there causal relationship?", **contemporary economics**, Vol. 9 Issue. 1, Poland.
- Akca,H, a.y,Ata and C. karaca (2012), "Inflation and corruption relationship: Evidence from panel data in developed and developing countries", **International Journal of Economic and Financial Issues**, vol. 2, p.281.
- Aienovan, Alexander-Ana (2017), "Study on corruption and its impact on privatization ", **The Journal contemporary economy** , vol.2, Romania.
- Andres, Antonio Rodriguez, and Carlyn Ramlogan- Dobson (2008)," Corruption, privatization and the distribution of income in Latin America", **Discussion papers in economics** , Nottingham Trent university, No. 2008/11, ISSN 1478-9396.
- Belasen, A and K. Peyton (2011),"Measuring the impact of development on corruption perception: A comparative study of developed and developing countries ", **University of Missouri saint Louis**, United states.
- Buehn, Andreas and Friedrich Schneider (2009), "Corruption and the Shadow Economy: a Structural Equation Model Approach", **IZA**, Discussion Paper No.4182.May
- Chetwynd, Eric, Frances Chetwynd and Bertram Spector, (2003), "Corruption and Poverty: A review of recent literature", **Final Report, management systems international**, 600 Water Street, SW Washington, DC 20024 USA.
- Choi and Thum (2005),"corruption and the shadow economy", **International Economic Review**, 46, pp 817 – 836.

- Dreher,Axel, Christos Kotsogiannis and Steve McCorriston (2005), "How do institutions affect corruption and the shadow economy?", **University of Exter discussion paper.**

- Dutta, Nabamita, Saibal Kar and Sanjukta Roy (2011),"Informal sector and corruption: An empirical investigation in India" **IZA DP**, No.5579.
- Ertimi, B.E, A. Dowa, E.M.Albisht and B.A.Okah (2016), "The impact of corruption on Economic growth in OICD countries", **International Journal of Economics and Finance,** Vol.8, No.9.
- Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya ", **Journal of economics and commerce** , vol.1.
- Gupta, Sanjeev, Hameed Davoodi and Rosa Alonso-Terme (1998),"Does corruption affect income inequality and poverty?", **IMF working paper.**WP/98/76, May.
- Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), **"The costs of Corruption",** A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies.
- Heckelman, J and B.Powell (2010), "Corruption and the institutional environment for growth", **Comparative Economic Studies**, vol. 52, issue 3, 378 pages.
- Hindriks,J.,A,Muthoo, and M.Keen (1999), "Corruption, extortion and evasion", **Journal of Public Economics**, 74, pp 395 – 430.
- Hlatshwayo, Sandile, Anne Oeking, Manuk Ghazanchyan, and others (2018), "The measurement and macro-relevance of corruption : A BIS data approach**", IMF working paper**, 18/195.
- Isaksen, Jan (2005),"The Budget Process and Corruption", Anti-corruption Resource center, Michelson Institute, u4 Issues. www.u4,no,CMI,CHR,Michelson
- Jala Ktil and Machrafi Mustapha (2016) " corruption impacts on growth and development of the Moroccan society", **Journal of economics and finance** ,vol.7, Issue 1.
- Johnson, Simon, Daniel Kaufman and Andrei Shleifer (1997), "The Unofficial Economy in Transition", **Brooking paper on economic activity**, 2, pp 159-221.
- Katsias, Stavras (2006), "The shadow economy and corruption in Greece", **South – Eastern European Journal of Economics,** No.1, pp, 61 – 80.
- Mauro, Paolo (1996), "The effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure", **IMF** working paper, WP/96/98.
- Medina, Leonardo and Friedrich Schneider (2018), "Shadow Economies Around the World: What did we Learn Over Last 20 Years", IMF Working Paper, WP/18/17, January.
- Medina, Leonardo and Friedrich Schneider (2019),"Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One", CESIFO working papers, 7981,December.
- Mishra,Ajit and Ranjan Ray (2011),"Informality, Corruption and Inequality". Available at: www.brimigham.ac.uk/../informality-corruption-inquality.pdf

- Mocan, Naci H (2008) , " What determines corruption ? International evidence from micro data ", **Economic Inquiry** , Vol.46, No.4, pp 495-503.
- Mohtadi, Hamid and Stephen, Polasky (2015) , " Corruption , taxerasion and trade protection ", **Annual NBER summer Institute conference** , March.
- Ozsahin, Serif and Gulbahar Ucler (2017), "The consequences of corruption on inflation in developing countries: Evidence from panel co-integration and causality tests", **Journal of Economies**, Economies **2017**, 5, 49; doi.
- Quantin, Reed and Fontana Alessandro (2011), "Corruption and elicit financial flows: The limits and possibilities of current opportunities", Available at: http//www.u4.no/assets/publicatios/3935-corruption-illicit-financial-flows.pdf.
- Robert, I. Rotberg (2009),"**Corruption, global security and world order**", Brooking Institution Press, Cambridge.
- Schneider, Friedrich (2006),"Shadow economies and corruption all over the world", **IZA DP**, No.2315.
- Schneider, Friedrich, Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro (2010)," Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007**", Policy Research Working Paper**, No. 5356, World Bank.
- Shumetie, Arega and Mulugeta Damie Watabaji (2019), " Effect of corruption and political instability on enterprises innovativeness in Ethiopia: pooled data based ", **Journal of innovation and entrepreneurship**, Ethiopi,.
- Tahtane, Mourad (2017) ," The causality between corruption and human development in MENA countries : A panel data analysis ", **Journal of economics and business ,** No.2.
- Tanzi, Vito (1997), Corruption, Public Investment and Growth", **IMF working paper.** Available at: http://www.researchgate.net/publication/5126484
- Tanzi, Vito (1998), "Corruption around the world: Causes, Consequences, Scope and Cures", **IMF Working Paper**, WP/98/63.
- Teorell, Jan (2007),"Corruption as an institution", **The QoG, Institute working paper series,** 2007:5, November, Issn 1653-8919.
- Thach Nguyen Ngoc, Mai Binh Duong and Tran Thi Kim Oanh (2017) ,"Effects of corruption on economic growth – empirical study of Asia countries", **Imperial Journal of interdisciplinary research** , Vol.3, Issue.7, Vietnam.
- Troesken, Werner (2007), "Competition and corruption: Lessons from 150 years of industrial governance", **Working paper , Mercatus center**, George Mason University, august, Available at: http://www.mercatus.org
- Virta, Heli (2007),"corruption Shadow Economy: Differences in the relationship between countries", **Helsinki center of Economic research**, Discussion Paper no.171,Issn 1795-0562 .
- Wallace,Claire & Rossalina Latcheve (2006), "Economic Transformation outside the Law: Corruption, Trust in Public Institutions and the Informal Economy in the Transition Countries of Central Eastern Europe", **Europe – Asia Studies**. Vol.58, No.1.

المنشورات العربية:

- الاقتصاد غير الرسمي (القياس والخصائص)، **مركز بحوث العلوم الاقتصادية**، بنغازي، دراسة أعدت بناء على تكليف من مصلحة الإحصاء والتعداد، مارس 2013.
- الأمم المتحدة، الإسكوا، **رؤية ليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات**، 2021.
- مصرف ليبيا المركزي، **النشرة الاقتصادية**، أعداد مختلفة.
- وزارة المالية والتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، المسح الأسري متعدد القطاعات لتقييم الحاجيات الأسرية، **تقرير حول أهم المؤشرات 2016 – 2017**، ليبيا.

المنشورات الأجنبية:

- Fragile States Index, annual report 2014 and annual report 2021, **The Fund for Peace (FFP)**, Washington. D.C. Available at: www.Fragilestateindex.org
- **OPEC Annual Statistical Bulletin**, 2010/2011 edition.
- **PRS Group**, International Country Risk Guide, 2019
- **Transparency International Organization**," Corruption Perceptions Index", different Years, published at: http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_early/
- **world bank** database.
- **World Bank**," Worldwide Governance Indicator",2020.